الطب البيطرى فى مصر والقرن الحادى والعشرون

د. مصطفى فايز
أستاذ الطب البيطرى- جامعة قناة السويس

بدأ الطب البيطرى فى جمهورية مصر العربية خلال القرن التاسع عشر فى عصر حكم محمد على وأخذ يتنامى عامًا بعد الآخر للاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية، وتعاظم دور الطب البيطرى فى السنوات الأخيرة وأنشأت له الدولة الهيئة العامة للخدمات البيطرية عام ١٩٨٤ لتكون مسئولة عن حماية الثروة الحيوانية من الأمراض وهى منتشرة بالمحافظات ومركزيًا بوزارة الزراعة بالقاهرة، وكذا تم إنشاء العديد من كليات الطب البيطرى حتى وصل عددها حاليًا إلى ١٣ كلية جامعية والمعاهد البحثية البيطرية إلى (٣) معاهد بحوث بيطرية (معهد بحوث صحة الحيوان- معهد بحوث الأمصال واللقاحات- معهد بحوث التناسليات) والمعمل المركزى لمعايرة المواد البيولوجية، بالإضافة إلى: أجهزة الطب البيطرى بوزارة الدفاع والداخلية.

وهذه الهيئات المختلفة تعمل فى تناغم لخدمة صحة الحيوان (لمزيد من المعلومات التفصيلية عن تطور التعليم البيطرى وعن معاهد البحوث وعن تاريخ الطب البيطرى يمكن مراجعة كتاب «تاريخ الطب البيطرى» للدكتور مصطفى فايز).

مطلوب إصدار تشريعات جديدة فى مجال الطب البيطرى تتماشى مع روح السوق الحرة

ومع التزايد المستمر فى عدد السكان تلاحظ القصور فى الاحتياجات المطلوبة من اللحوم والأسماك والبيض والألبان، وفى معظم الأحيان تلجأ مصر إلى توفيرها من السوق الدولية، ولا يغيب عنا جميعًا المخاطر المترتبة على ذلك. وللتغلب على هذا القصور يلزم زيادة الإنتاج المحلى من البروتين رأسيًا فى الوادى القديم وأفقيًا فى الوادى الجديد (توشكى- سيناء).

والهدف أمامنا فى القرن الحادى والعشرين هو تطوير الخدمات البيطرية لحماية الاقتصاد القومى من تحمل الفاقد الناتج عن الأمراض وحماية صحة الإنسان من الشوائب والأمراض المشتركة التى تتسبب فى فقدان الإنتاج وتكاليف العلاج.

وتتحمل الهيئة العامة للخدمات البيطرية مسئولية رصد ومراقبة الأمراض الوبائية -وهى من الأعمال السيادية للاقتصاد القومى- وذلك بتطبيق اللوائح والقوانين المختلفة وإعداد الدراسات المطلوبة لسن القوانين والقرارات واللوائح التى تحمى الثروة الحيوانية والإنسان من الأمراض الوافدة والمتوطنة لإتاحة الفرصة لرفع العائد الاقتصادى للثروة الحيوانية رأسيًا لتقليل الاستيراد لأدنى قدر مستطاع... ويتم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الأجهزة المحجرية البيطرية على منافذ وموانى الجمهورية -وكذلك من خلال مراكز رعاية الحيوان (الوحدات البيطرية) المنتشرة فى الجمهورية وعددها تقريبًا حوالى ١٥٠٠ وحدة بيطرية- لتؤدى الخدمات البيطرية الوقائية والجراحية ومكافحة الأمراض المتوطنة الطفيلية والرعاية التناسلية ومكافحة الأمراض المشتركة وخدمات الإرشاد البيطرى بالمجان، بالإضافة إلى تقديم الخدمات البيطرية بنظام العلاج الاقتصادى بأجور رمزية.

معوقات الخدمات البيطرية:

ولقد خطى الاقتصاد المصرى خطوات كبيرة نحو التحرر الاقتصادى والانفتاح على العالم فكان من الضرورى أن تتوازى معه الخدمات البيطرية لتساير سياسات القرن الحادى والعشرين، وعليه وجب التعرف على المعوقات لتخطيها ومنها ما يلى:

■ لا تتماشى القوانين الحالية والتى صدرت فى الستينيات والخمسينيات مع السياسات الجديدة، وهذا يتطلب استصدار تشريعات جديدة تتماشى مع روح السوق الحرة.

□ زيادة الإنتاج الحيوانى لسد الاحتياجات السكانية.. وحماية الإنسان من أمراض الحيوان.. تمثلان هدفين رئيسيين للبيطريين المصريين خلال السنوات القادمة

■ تطوير مراكز الخدمات البيطرية الحالية لوجود:

أ- معوقات اقتصادية ترجع إلى قلة الاعتمادات الحكومية ووجود عمالة زائدة (البطالة المقنعة).

ب- معوقات للعنصر البشرى: ترجع إلى تعود العاملين على النظام الشمولى مما أدى إلى انعدام عنصر المخاطرة والإبداع والابتكار.

ج- معوقات تقنية فنية معظمها مستورد باهظ التكاليف.

د- معوقات إدارية وتنظيمية: النظام البيروقراطى معقد وخاصة الثواب والعقاب.

أهداف الطب البيطرى فى القرن الواحد والعشرين:

■ زيادة الإنتاج الحيوانى رأسيًا وتحسين السلالات المحلية للماشية لتقليل الفجوة بين الاحتياجات السكانية من المنتجات الحيوانية والإنتاج الحيوانى.

■ تقديم خدمات بيطرية جيدة تتماشى مع المتغيرات المستقبلية.

■ حماية الإنسان من الميكروبات المرضية ذات الأصل الحيوانى.

الخطوات المطلوبة لذلك:

■ إحلال وتجديد المنشآت البيطرية.

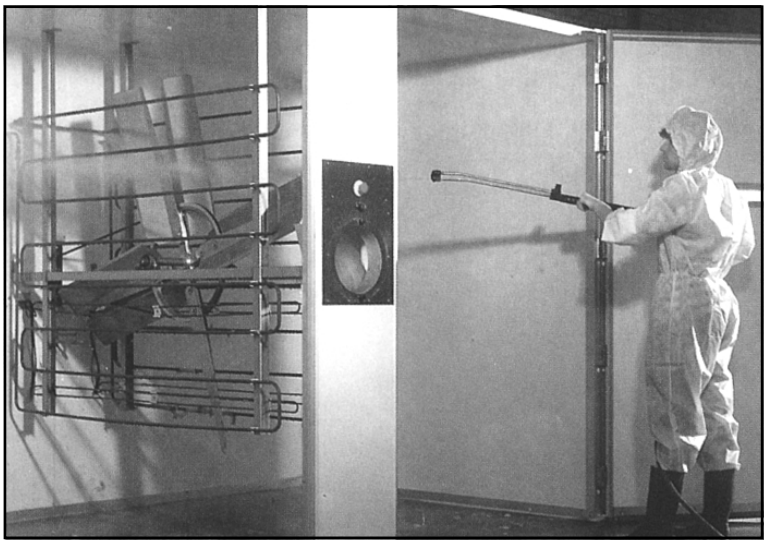

■ تطوير الأجهزة والمعدات المستخدمة فى تشخيص الأمراض وسرعة التشخيص السليم اللازم لمقاومة الأمراض وحماية الثروة الحيوانية سواء الوافدة أو المتوطنة.

■ توفير معامل مجهزة جيدًا.

■ توفير بروتوكولات للتشخيص على أسس علمية ومعترف بها عالميًا بالاحتياجات السريعة.

■ توفير الخبرة والتدريب للشخص الواعى والمتدرب على الأساس السليم.

■ تشجيع السادة الزملاء للإقدام على العمل الحر فى جميع مجالات الطب البيطرى مثل المعامل البيطرية والعيادات والمستشفيات وفتح الصيدليات لبيع الدواء البيطرى.

حاليًا بدأت تظهر باكورة ثمرات مشروع تطوير الخدمات البيطرية (للسوق الأوربية) بنجاح لمن يرغب من السادة الزملاء فى تطوير المجازر الحالية وتشجيع إنشاء المجازر الخاصة وكذلك تطوير النظم المحجرية والوقائية.

■ تطوير اللقاحات والمواد البيولوجية والمشخصات.

■ تطوير التقنيات الخاصة بالجراحات والعلاجات بالعيادات والمستشفيات البيطرية.

■ وضع التشريعات والقوانين التى تخدم السوق الحرة. على أن تشمل هذه التشريعات إنشاء المزارع والمصانع للإنتاج الحيوانى ومنتجاته ومخلفاته لتكون تحت الإشراف البيطرى، وكذا حفظ وتداول الدواء البيطرى والمواد البيولوجية البيطرية بمعرفة الأطباء وكذا الغذاء حيوانى الأصل.

انعدام عنصر المخاطرة والإبداع.. وقلة الاعتمادات الحكومية.. أديا إلى تعويق محاولات النهوض وتطوير قطاع الطب البيطرى

■ تطوير مراكز التدريب البيطرية والتعليم البيطرى ليتماشى مع ظروف القرن القادم، وتطبيق التدريب المستمر للطبيب الحكومى والخاص.

■ تطوير مراكز الاتصال وربط جميع المراكز بشبكة كمبيوتر واحدة، وتطوير وحدات الأبيديميولوجى والهياكل الحكومية لتوائم نظام السوق الحر.

■ تعزيز التعاون مع الجهات الدولية وخاصة الدول العربية.

■ وجوب الاشتراك فى تقديم خدمات الطب البيطرى فى مشاريع القرن الحديثة (توشكى- سيناء) حيث إن هذه الخدمة أحد الأعمدة الرئيسية للاستثمار فى الثروة الحيوانية.

■ ضرورة تأكيد إنشاء المعمل المرجعى الخاص بالعالم العربى.